مسح الأسلحة الصغيرة ٢٠١٢
أهداف متحركة

إصدار مسح الأسلحة الصغيرة ٢٠١٢ يسعى إلى زيادة تدقيقنا فيما هو متغير وغير متغير في شأن العنف المسلح وانتشار الأسلحة الصغيرة. ففصول جرائم القتل بالأسلحة النارية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وعنف المخدرات في بلدان مختارة من أمريكا اللاتينية، والعنف غير المميت في العالم، كلها تبين أن الأمن هدف متحرك، إذ أن العنف المسلح، بشكليه المميت وغير المميت معاً، لا يزال يقوّض أمن ومستوى معيشة الناس والمجتمعات في جميع أنحاء العالم. إن هدف الحد من انتشار الأسلحة الصغيرة، المنصوص عليه في برنامج عمل الأمم المتحدة، يبدو بعيد المنال على نحو مماثل. أما فصول هذا الإصدار عن الأسلحة الصغيرة غير المشروعة في مناطق الحرب، وشفافية التجارة، والقرصنة الصومالية، واجتماع الأمم المتحدة للخبراء الحكوميين في العام ٢٠١١، فهي لا تسلط الضوء على بعض النجاحات فقط، بل على التحديات المستمرة في هذا المجال. ويختتم إصدار ٢٠١٢ للمسح بدراستي حالة لكازاخستان وجمهورية أرض الصومال، مضافاً إليهما الدفعة النهائية من عمليات مشروع نقل الأسلحة المرخص بها.

يتم إصدار مسح الأسلحة الصغيرة سنوياً من قبل فريق باحثين مقره جنيف بسويسرا وشبكة عالمية من الباحثين المحليين. وبات صنّاع السياسات والدبلوماسيون والمنظمات غير الحكومية يقدّرون المسح بوصفه مصدراً حيوياً لتحليل مسائل ذات صلة بالأسلحة الصغيرة وباستراتيجيات الحد من العنف المسلح.

إطراء بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة لإصدار مسح ٢٠١٢:

«مسح الأسلحة الصغيرة ٢٠١٢: أهداف متحركة، تزودنا، حالها في ذلك مثل حال الإصدارات السابقة، ببحوث وتحليلات أصلية تعمل على تحسين عملية صنع السياسات. كما أنها تسهم في تطوير الأهداف القابلة للقياس لمراقبة الأسلحة الصغيرة. وأزكي إصدار مسح الأسلحة الصغيرة ٢٠١٢، بوصفها مجلداً معتمداً، للدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة الساعين إلى الحد من الخسائر المدمرة التي تلحقها الأسلحة الصغيرة بالأفراد والمجتمعات وبلدان وأقاليم بأكملها.»

النتائج الرئيسية

العنف المسلح في أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- نسب جرائم القتل بالأسلحة النارية في ٢١ من بين ٢٣ بلدا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مما استعرضت بياناتها، هي أعلى من المعدل العالمي (٤٢ في المائة)، باستثناء كوبا وسورينام.
- تعاني السلفادور وغواتيمالا وهندوراس وجامايكا وفنزويلا جميعها، بحكم ما عرفته من زيادات في معدلات جرائم القتل بين الأعوام ١٩٩٥ و٢٠١٠، من معدلات جرائم قتل مرتفعة جداً (أكثر من ٣٠ لكل ١٠٠ ألف نسمة). كما تُظهر هذه الدول إلى جانب البرازيل وكولومبيا وبنما وبورتوريكو نسباً عالية جدا من جرائم قتل بأسلحة نارية (أكثر من ٧٠ في المائة).
- مقابل ذلك بينت الأرجنتين وشيلي وكوبا وبيرو وسورينام وأوروغواي انخفاضاً في معدلات جرائم القتل (أقل من ١٠ لكل ١٠٠ ألف نسمة)، وتحسناً في اتجاهات جرائم القتل أو استقرارها بين الأعوام ١٩٩٥ و٢٠١٠، وان نسبة جرائم القتل بالأسلحة النارية أقل من ٦٠ في المائة.
- وعلى غرار بقية دول العالم، تبدي بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي علاقة إيجابية بين المعدل الوطني لجرائم القتل والنسبة المئوية للأسلحة النارية المستخدمة في هذه جرائم. بمعنى اقتران ارتفاع معدلات جرائم القتل عادة بازدياد النسب المئوية للأسلحة النارية المستخدمة في جرائم القتل.

عنف المخدرات

- أفضت الحملة الشاملة لفرض النظام في المكسيك إلى اعتقالات عديدة وتشتت بعض من الكارتلات (العصابات) الكبيرة، غير أن العنف بين الكارتلات نفسها وبين الكارتلات والدولة تصاعد بشكل كبير ومتواصل منذ استعان الرئيس فيليبي كالديرون بالجيش المكسيكي لمكافحة الاتجار بالمخدرات في أواخر العام ٢٠٠٦.
- رداً على حملة فرض النظام في المكسيك نوعاً ما، أنشأت هذه العصابات مواطئ قدم لها في أمريكا الوسطى ولا سيما في جواتيمالا وهندوراس، وزعزعت العلاقات بين جماعات الجريمة المنظمة «المحلية»، وهددت بتجاوز جهاز الشرطة والقوات المسلحة الضعيفة.
- في ريو دي جانيرو، استعادت الدولة السيطرة على أكثر من ٢٠ حياً من الأحياء الفقيرة، بما في ذلك بعض من أكبر هذه الأحياء حجماً في المدينة، من سنديكات (عصابات) الإتجار بالمخدرات التي كانت تسيطر عليها سابقا وهي في مرابضها في السجون. أخذت هذه العصابات تغير على ما يبدو من استراتيجياتها القائمة على الهيمنة والمواجهة المسلحة إلى القيام بأنشطة ذات طابع منخفض وغير عنيف. غير أنه من السابق لأوانه معرفة ما إذا كان برنامج «التهدئة» النظاميّ هذا سوف يفضي إلى انخفاض مستدام في العنف المسلح.

عنف السلاح الناري غير المميت

- يعاني ما لا يقل عن مليوني شخص في جميع أنحاء العالم، وربما أكثر من ذلك بكثير، من جروح نالتهم في مواقع ليست بمواقع صراع على مدى العقد الماضي. لهذه الإصابات تكاليف مباشرة وغير مباشرة، مثل تلك الناجمة عن العلاج والشفاء وفقدان الإنتاجية.
- تشير البيانات المتوفرة إلى أن لضحايا اطلاق النار في البلدان ذات المستوى الإجمالي المنخفض من عنف السلاح الناري فرصة أفضل في البقاء على قيد الحياة.
- إمكانية الإصابة بعجز شديد أو الموت جراء استخدام السلاح الناري تعتمد على نوع السلاح وسرعة الذخائر وعيارها، فضلا عن توافر الرعاية الطبية وطبيعتها، من بين عوامل أخرى.

دراسة حالة: كازاخستان

- امتلك المدنيون في كازاخستان ما يقدر بـ ١٩٠ إلى ٢٢٥ ألف قطعة سلاح ناري في العام ٢٠١٠، وهذا يعني اتسام معدل نصيب الفرد بالانخفاض وفق المعايير الدولية. وتتبدى ظاهرة ملكية السلاح الناري بشكل أكثر وضوحا لدى الشباب وفي المناطق الحضرية. يرجع هذا إلى قناعة في الحاجة للحماية من المجرمين.
- على الرغم من أن معدل جرائم القتل في البلد انخفض بشكل ملحوظ منذ التسعينات، إلا أنه ظل أعلى من المتوسط العالمي في العام ٢٠١٠، بمعدل أعلى من ٨ لكل ١٠٠ ألف شخص. كما تفاقمت نسبة جرائم القتل والسرقات التي استخدمت فيها الأسلحة الصغيرة في السنوات الأخيرة، وإن ظلت منخفضة مقارنة بمعدلات أماكن أخرى.
- الصورة الإيجابية الأمنية العامة لكازاخستان ملبدة بزيادة معدلات الجريمة منذ العام ٢٠١٠، فضلا عن حوادث العنف المسلح الأخيرة التي تحمل مسحة إرهابية وعرقية وسياسية.
- تأثرت كازاخستان أكثر من غيرها بانفجارات عشوائية في مواقع الذخائر، إذ تم معرفة وقوع ستة حوادث كبرى منذ العام ٢٠٠١.

دراسة حالة: جمهورية أرض الصومال

- تحسن الوضع الأمني العام في أرض الصومال على الرغم من وفرة الأسلحة النارية، بما في ذلك الأسلحة النارية العسكرية، لدى الأفراد المدنيين.
- حل النزاعات المسلحة الكبرى وتعزيز سلطة الدولة ساعدا منذ منتصف التسعينات على احتواء العنف المسلح الواسع النطاق في وسط أرض الصومال وغربها، وسهّلا إنشاء قوة شرطة داخل الأراضي.
- عمل مجموعات حراسة الاحياء، محلياً، بالترافق مع قوات شرطة أرض الصومال وتحت سيطرتها، حسّن الوضع الأمني في أماكن مثل هرجيسا وبوراو.
- التوترات الطائفية القائمة على العنف القبلي ما لبثت تشكل تهديداً خطيراً على سلامة أرض الصومال وأمنها. حل تلك التوترات ما زال يعتمد على إدماج جميع الجماعات القبلية المعنية في الدولة.

القرصنة الصومالية والأمن الخاص

- بينما زاد عدد الهجمات التي حاول قراصنة صوماليون شنها في العام ٢٠١١، إلا إنها كانت أقل نجاحا مما كان عليه الأمر في العام ٢٠١٠ وتمخضت عن عمليات خطف أقل.
- تزايد شروع مجموعات القراصنة في اللجوء إلى العنف الدموي وإساءة معاملة رهائنها خلال فترات قيامها بالهجمات وعمليات الاحتجاز.
- القراصنة الصوماليون يواصلون أساساً استخدام بنادق هجومية ورشاشات خفيفة وقاذفات قنابل صاروخية.
- نظراً لانعدام وجود لوائح موحدة، فليس ثمة معيار لـ«عدة السلاح» الخاصة بشركات الأمن الخاصة (PSCs)، كما تتباين القواعد المتعلقة باستخدام القوة تبايناً كبيراً. فبعض البلدان لا تجيز لشركات الأمن البحرية الخاصة إلا حمل أسلحة نصف آلية. أما عملياً، تستخدم الشركات الأمنية الخاصة طائفة واسعة من الأسلحة، بما في ذلك بنادق قنص ورشاشات متعددة الأغراض ومدافع رشاشة خفيفة وبنادق هجومية آلية وبنادق قناصة مزودة بترباس وبنادق ومسدسات.

عملية الأسلحة الصغيرة للأمم المتحدة

- من التوصيات الرئيسية التي انبثقت عن اجتماع الأمم المتحدة للخبراء الحكوميين (MGE)، إنشاء لجنة فنية تقوم بصياغة توصيات تتصل بالوسم في ضوء التطورات الجديدة في صناعة الأسلحة وتصاميمها.
- على الرغم من التطرق إلى التباينات ما بين وسم الأسلحة الخفيفة ووسم الأسلحة الصغيرة في اجتماع الخبراء الحكوميين، إلا أن الموضوع بقي طي البحث في اطار الامم المتحدة.
- أبرزت وفود الخبراء الحكوميين سلسلة من التحديات المقترنة بتحويل انظمة حفظ السجلات من شكلها الورقي إلى الإلكتروني، مثل نقص الموظفين المؤهلين ومشاكل البرمجيات.
- أعتبر المشاركون في الاجتماع نقص المعلومات في طلبات التعقب وعدم دقة تحديد الأسلحة ووسمها باعتبارها أسباباً رئيسية في فشل التعقب، إذ غالباً ما يخطئ التعرف إلى الأسلحة المنتجة بموجب ترخيص في بلد ثان بحكم الهوية غير الصحيحة للشركة المصنعة أو بلد الصنع.

الشفافية

- إصدار ٢٠١٢ عن بارومتر الشفافية لتجارة الأسلحة الصغيرة يحدد سويسرا والمملكة المتحدة ورومانيا بوصفها الدول الأكثر شفافية ضمن الدول المصدرة الرئيسية للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.
- بارومتر ٢٠١٢ يحدد ايران وكوريا الشمالية والإمارات العربية المتحدة بوصفها أقل الدول الرئيسية المصدرة للسلاح شفافية، إذ سجلت جميعا صفراً.
- شفافية الدولة المتصلة بنقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تحسنت بنسبة أكثر من ٤٠ في المائة بين الأعوام ٢٠٠١ و٢٠١٠، غير أن متوسط معدل التسجيل لجميع الدول مجتمعة بقي أقل من نصف مجموع النقاط المتاحة.
- سجلت سويسرا أعلى درجة في بارومتر الشفافية على مدى فترة عشر سنوات، إذ حصلت على ٢١,٠٠ من ٢٥,٠٠ نقطة لتقديمها تقارير عن أنشطتها في ما بين الأعوام ٢٠٠٧– ٢٠١٠. إنها البلد الوحيد الذي واظب على إصدار تقرير وطني مخصص عن صادراتها من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

النقل المرخص

- تبلغ قيمة عمليات النقل الدولية المصرح بها للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وقطعها ومكملاتها وذخائرها ما لا يقل عن ٨,٥ مليار دولار أمريكي سنوياً.
- تبلغ القيمة السنوية لعمليات النقل الدولية المصرح بها لقطع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ما لا يقل عن ١,٤٢٨ مليار دولار أمريكي، وهو مبلغ لم يتم توثيق ١٤٦ مليون دولار منه في مصادر متاحة للعموم.
- تهيمن الدول المنتجة للأسلحة على تجارة قطع الأسلحة النارية العسكرية والأسلحة الخفيفة. فالدول الـ ٥٦ التي تنتج الأسلحة النارية العسكرية والأسلحة الخفيفة أستوردت ٩٧ في المائة من قطع الغيار من حيث القيمة، بينما استوردت البلدان الـ١١٧ غير المعروفة بقدرتها الإنتاجية المحلية ٣ في المائة فقط.
- تبلغ قيمة التجارة الدولية المرخصة لمواقع السلاح أكثر من ٣٥٠ مليون دولار أمريكي. المعطيات المتوافرة تشير إلى أن هذه المواقع تشغل الجزء الغالب في تجارة المكملات الرئيسية للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ولكن الثغرات في البيانات تحول دون إجراء تقييم نهائي.

كبار المصدرين والمستوردين

- كبار مصدري الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة للعام ٢٠٠٩ (بتصدير سنوي لا تقل قيمته عن ١٠٠ مليون دولار أمريكي)، بالاعتماد على قاعدة بيانات الجمارك المتاحة، هم (بالترتيب التنازلي) الولايات المتحدة وايطاليا والمانيا والبرازيل والنمسا واليابان وسويسرا والاتحاد الروسي وفرنسا وكوريا الجنوبية وبلجيكا واسبانيا.
- كبار مستوردي الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة للعام ٢٠٠٩ (باستيراد سنوي لا تقل قيمته عن ١٠٠ مليون دولار أمريكي)، بالاعتماد على قاعدة بيانات الجمارك المتاحة، هم (بالترتيب التنازلي) الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية وأستراليا وكندا وألمانيا وفرنسا.

الأسلحة غير المشروعة في أفغانستان والعراق والصومال

- الغالبية العظمى من الأسلحة الصغيرة غير المشروعة في أفغانستان والعراق والصومال هي، على ما يبدو، بنادق هجومية من طراز كلاشنيكوف. أنواع أخرى من الأسلحة الصغيرة نادرة نسبياً.
- معظم ذخائر الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة غير المشروعة التي خضعت للدراسة هي على ما يبدو نسخ من أسلحة ذات تصميم سوفياتي وصيني، دخلت الميدان منذ عقود.
- معظم البيانات تشير إلى أن الجماعات المسلحة في أفغانستان والعراق يتاح لها عدد قليل جدا من الأسلحة الخفيفة المتطورة تقنياً أو من الجيل الأحدث.
- البيانات الأخيرة المتصلة بالأسلحة المضبوطة في العراق تشير إلى أن نسبة كبيرة من الاسلحة الايرانية المضبوطة صنعت مؤخراً.

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:
Small Arms Survey, 47 Avenue Blanc, 1202 Geneva, Switzerland
تليفون: 5777 908 22 41+ • فاكس: 2738 732 22 41+ • البريد الإلكتروني: sas@smallarmssurvey.org
الموقع الالكتروني: www.smallarmssurvey.org

تاريخ النشر: أغسطس/آب ٢٠١٢ • الطبعة ورقية الغلاف: ISBN 978-0-521-14687-6 • الطبعة المجلدة: ISBN 978-0-521-19714-4

يمكن شراء نسخ عبر www.cambridge.org وعبر المواقع الإلكترونية لبيع الكتب بما في ذلك www.amazon.com.
نسخ للمراجعة والتقييم متوفرة عند الطلب.